JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة القانون البحري وعقود الشحن

15 – 19 نوفمبر 2027

نيويورك

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة القانون البحري وعقود الشحن

المرجع: 32001_843 **التاريخ:** 15 – 19 نوفمبر 2027 **المكان:** نيويورك **الرسوم:** GBP 9500

القانون البحري وعقود الشحن دورة تدريبية مدتها أسبوع لموظفي الشؤون القانونية والتجارية والمطالبات في قطاع الشحن، ويخرج منها كل مشارك بملف موقف مطالبات البضائع والإيجار. ويواجه ملاك السفن والمستأجرون اليوم هوامش أضيق في مهلة الشحن والتفريغ ونزاعات أكثر حول سندات الشحن، فتحدد صياغة العقد من يتحمل الخسارة. وتقدم جوبيتر برايم للتدريب هذه الدورة في القانون البحري وعقود الشحن.

لماذا يهم القانون البحري وعقود الشحن الآن

تؤثر ثلاث قوى في القانون البحري وعقود الشحن حاليا، وهي تقلب أسواق أجور النقل والوقود الذي يدفع الأطراف إلى اختبار كل بند في مشارطة الإيجار، وأصحاب البضائع الذين يلاحقون الناقلين بسرعة أكبر، وشركات التأمين التي تدقق في معالجة الحوادث البحرية. فالعقد المقروء جيدا يسترد غرامات التأخير ويصد المطالبات، والعقد المقروء على نحو خاطئ يكلف مرتين. وتستند الدورة إلى قواعد Hague-Visby Rules وقواعد Hamburg Rules وقواعد Rotterdam Rules لنقل البضائع بحرا، وتعريفات BIMCO Laytime Definitions لمهلة الشحن والتفريغ، والاتفاقية الدولية للإنقاذ، وبند التعويض الخاص SCOPIC.

المستفيدون من القانون البحري وعقود الشحن

- المستشارون القانونيون الداخليون الذين يصوغون مشارطات الإيجار بالرحلة وبالمدة ويفاوضون عليها
- مكاتب تأجير السفن المسؤولة عن ملخصات التثبيت وشروط المهلة وأجور النقل
- مسؤولو المطالبات الذين يسوون نزاعات نقص البضائع وتلفها وتأخرها
- موظفو العمليات الذين يصدرون إشعارات الجاهزية ويوقعون سندات الشحن
- منسقو التأمين الذين يتواصلون مع نوادي الحماية والتعويض ومؤمني أجسام السفن

تستفيد مجموعات ملاك السفن والمستأجرين أكثر عندما يحضر زملاء الشؤون القانونية والتأجير والمطالبات معا ويتفقون على قراءة واحدة لبنودهم النمطية.

قدرات القانون البحري وعقود الشحن

تتبع هذه المخرجات النزاع من ملخص التثبيت حتى حكم التحكيم.

- تقييم مسؤولية الناقل وفق أنظمة Hague-Visby Hamburgg Rotterdamg — الدفاع في مطالبات البضائع
- حساب مهلة الشحن والتفريغ وغرامات التأخير ومكافأة السرعة من كشوف الوقائع — التسوية بين المالك والمستأجر
- تحديد بنود سند الشحن التي تحد من مخاطر التسليم الخاطئ — البنوك المصدرة للاعتمادات والمستلمون
- موازنة خيارات الامتياز البحري والحجز على السفينة — ضمان المطالبات غير المسددة
- تطبيق مبادئ الإنقاذ والتصادم والعوارية العامة — مؤمنو أجسام السفن ونوادي الحماية والتعويض
- بناء استراتيجية تحكيم تراعي الأدلة ومواعيد سقوط الدعوى — كبار المستشارين القانونيين

مصطلحات القانون البحري وعقود الشحن الأساسية

- مشارطة الإيجار — العقد الذي تستأجر بموجبه السفينة أو حيز الشحن فيها لرحلة محددة أو لمدة زمنية.
- سند الشحن — مستند يصدره الناقل إيصالا باستلام البضاعة ودليلا على شروط النقل وسندا لملكيتها.
- مهلة الشحن والتفريغ — الوقت المتفق عليه لتحميل البضاعة أو تفريغها دون دفع مبلغ إضافي لمالك السفينة.
- غرامة التأخير — تعويض متفق عليه مسبقا يدفعه المستأجر للمالك عند تجاوز المهلة المتفق عليها.
- الامتياز البحري — حق يتعلق بالسفينة ذاتها ويتبعها حتى بعد انتقال ملكيتها إلى مالك جديد.
- العوارية العامة — مبدأ يتقاسم بموجبه أطراف الرحلة البحرية تضحية بذلت لإنقاذ السفينة والبضاعة.

القانون البحري وعقود الشحن يوما بيوم

اليوم 1: الإطار القانوني للنقل البحري

- مصادر القانون البحري — اختيار بنود القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي
- قواعد Hague-Visby Rules — واجبات الناقل ودفوعه وتحديد المسؤولية عن الطرد
- قواعد Hamburg Rules وRotterdam Rules — مقارنة فترات المسؤولية بين الأنظمة
- رسم سلسلة العقود — ربط عقود البيع والإيجار والنقل
- سجل مواعيد سقوط الدعوى — حماية المطالبات قبل انقضاء مدد التقادم

اليوم 2: سندات الشحن ومطالبات البضائع

- وظائف سند الشحن — الإيصال ودليل العقد وسند الملكية
- التحفظات وخطابات الضمان — معالجة الملاحظات والتسليم دون السندات الأصلية
- معاينات نقص البضائع وتلفها — بناء الأدلة لنزاعات المسؤولية
- مستندات النقل المباشر ومتعدد الوسائط — توزيع المخاطر بين الناقلين
- صلاحية السفينة للإبحار وبذل العناية الواجبة — اختبار دفوع الناقل أمام المدعين

اليوم 3: مشارطات الإيجار ومهلة الشحن والتفريغ وغرامات التأخير

- نماذج الإيجار بالرحلة وبالمدة — اختيار الشروط المناسبة لكل تجارة
- إشعار الجاهزية والسفينة الواصلة — بدء احتساب المهلة
- تعريفات BIMCO Laytime Definitions — تفسير الاستثناءات والطقس والعطلات
- حساب كشف المهلة — تسوية أرصدة غرامات التأخير ومكافأة السرعة
- مطالبات التوقف عن الإيجار والسرعة — تحديد خصومات أجرة الإيجار بالمدة

اليوم 4: الامتيازات والحوادث البحرية والتحكيم

- الامتيازات البحرية والحجز على السفن — ضمان المطالبات في مواجهة السفينة
- توزيع المسؤولية في التصادم — تقسيم الخطأ بين السفن المتصادمة
- اتفاقية الإنقاذ وبند SCOPIC — تقدير مكافآت الإنقاذ والتعويض الخاص
- تسوية العوارية العامة — استرداد المساهمات من أصحاب البضائع
- إجراءات التحكيم البحري — اختيار الهيئات والأدلة وتنفيذ الأحكام

اليوم 5: التطبيق العملي لملف موقف مطالبات البضائع والإيجار

- حالة نزاع غرامات التأخير — تطبيق قواعد المهلة على كشف متنازع عليه
- حالة تلف البضائع — تطبيق أنظمة النقل على مطالبة تسليم خاطئ
- حالة حادث بحري — تطبيق مبادئ الإنقاذ والعوارية على جنوح سفينة
- محاكاة التفاوض على التسوية — مقايضة المطالبات بالمطالبات المقابلة
- ملف موقف مطالبات البضائع والإيجار — استكمال المسؤولية والقيمة والاستراتيجية

تطبيق القانون البحري وعقود الشحن بعد الدورة

- مراجعة البنود الإضافية النمطية في مشارطات الإيجار في ضوء نزاعات المهلة والتوقف عن الإيجار في الموسم الماضي.
- إنشاء سجل لمواعيد سقوط الدعوى لكل مطالبة بضائع مفتوحة وتوجيه موظفي العمليات بشأن خطابات الضمان.

أسئلة حول القانون البحري وعقود الشحن

ما القانون البحري وعقود الشحن ولماذا يهم الآن؟

القانون البحري وعقود الشحن هو مجموعة القواعد التي تحكم مشارطات الإيجار وسندات الشحن والامتيازات والحوادث البحرية. ويهم الآن لأن تقلب الأسواق يجعل كل بند مصدرا للاسترداد أو للخسارة.

من يستفيد أكثر من دورة القانون البحري وعقود الشحن؟

يستفيد أكثر المستشارون القانونيون ومكاتب التأجير ومسؤولو المطالبات وموظفو العمليات. وتناسبك إذا كنت تثبت السفن أو توقع سندات الشحن أو تسوي المطالبات.

بم تختلف دورة القانون البحري وعقود الشحن عن دورة تأجير السفن؟

تغطي السلسلة القانونية كاملة لا التثبيت التجاري وحده. فدورة التأجير تركز على التثبيت وأجور النقل، أما هذه فتضيف أنظمة النقل والامتيازات والحوادث البحرية والتحكيم.

ماذا تعود به من دورة القانون البحري وعقود الشحن؟

تعود بملف موقف مطالبات مبني على نزاع واقعي. ويعرض المسؤولية وحساب غرامات التأخير وخيارات الضمان واستراتيجية التسوية.

القانون البحري وعقود الشحن: الطريق إلى الأمام

يوجه ملف موقف مطالبات البضائع والإيجار أولا قرار التسوية أو التحكيم في نزاع مفتوح حول غرامات التأخير أو البضائع. ويستخدمه مسؤولو المطالبات والمستشارون للاتفاق على القيمة والضمان، وتستخدم مكاتب التأجير نتائجه لتعديل البنود الإضافية. وبعد أول استخدام له تستحق مراجعة أثر كل نظام نقل وكل موعد سقوط دعوى في النتيجة قبل التثبيت التالي.